

**مرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٨٦  
بشأن تنظيم السياحة**

نحو عيسى بن سلمان آل خليفة      أمير دولة البحرين .  
بعد الاطلاع على الدستور ،  
وعلى الأمر الاميري رقم (٤) لسنة ١٩٧٥ ،  
وعلى المرسوم رقم (١) لسنة ١٩٦١ الخاص بإنشاء السجل التجارى المعدل  
بالمرسوم بقانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٧٦ ، والمرسوم بقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٧٨ ،  
وعلى المرسوم الاميري رقم (١) لسنة ١٩٨٥ بإنشاء المجلس الأعلى للسياحة ،  
وببناء على عرض وزير الإعلام ،  
وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

**رسمنا بالقانون الآتي :**  
**الفصل الأول**  
**في الخدمة السياحية والموقع السياحية**  
**مادة - ١ -**

- ١) يقصد بالخدمات السياحية في تطبيق أحكام هذا القانون ما يلي :

  - الفنادق والنزل والإستراحات .
  - المطاعم المخصصة للخدمات السياحية .
  - الشقق المفروشة بإيجار يومي أو أسبوعي .
  - مكاتب وشركات السياحة والسفر والتقل السياحي .
  - متاجر المنتجات المحلية التقليدية .
  - خدمات أدلة السياح والمرشدين السياحيين .

ب) أى نشاط آخر يضيفه وزير الإعلام للخدمات السياحية بعد موافقة مجلس الوزراء .

كما يقصد بالواقع السياحية في تطبيق أحكام هذا القانون الأراضي والمياه والأبنية التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الإعلام بناء على إقتراح من المجلس الأعلى للسياحة وبعد موافقة مجلس الوزراء .

## **الفصل الثاني في التراخيص السياحية**

### **مادة - ٢ -**

لا يجوز مزاولة أعمال الخدمات السياحية إلا بتراخيص من وزارة الإعلام .  
ويصدر بشروط وإجراءات التراخيص وبتجديده قرار من وزير الإعلام .

### **مادة - ٣ -**

تشرف وزارة الإعلام على الواقع السياحي ولا يجوز الإنتفاع بأى موقع سياحي على أى وجه من الوجوه إلا بتراخيص من وزير الإعلام .  
وينظم وزير الإعلام بقرار منه منح التراخيص وأوضاعها وشروطها .

### **مادة - ٤ -**

لوزير الإعلام بناء على توصية من مدير إدارة السياحة أن يقرر وقف العمل برخصة أية خدمة سياحية أو يرفض تجديدها لمدة معينة لا تزيد على ثلاثة أشهر إذا ما ثبت أن القائم على الخدمة قد اخل بإلتزاماته تجاه عملائه أو السياح أو أصحاب الخدمات السياحية الأخرى على نحو يسيء إلى مصلحة المهنة أو سمعتها أو أتى بعمل من شأنه المساس بمصلحة السياحة الوطنية .

وتلغى الرخصة إذا ما تكررت أية مخالفة من المخالفات المشار إليها بالفقرة السابقة أكثر من مرتين .

ولا يخل وقف العمل بالرخصة أو رفض تجديدها للمدة المعينة أو إلغاؤها بتوجيه العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون .

ولإدارة السياحة الحق في إشعار الجهات العاملة في مجال السياحة محلياً ودولياً بوقف أية رخصة سياحية أو رفض تجديدها أو إلغائهما .

### **مادة - ٥ -**

لصاحب الشأن ان يطعن أمام المحكمة الكبرى المدنية في قرار رفض تجديد التراخيص له بآية خدمة سياحية أو الإنتفاع بأى موقع سياحي ، كما يجوز له الطعن في قرار وقف أو إلغاء التراخيص له بآية خدمة سياحية أو الإنتفاع بأى موقع سياحي .

ويكون الطعن المشار إليه خلال ستين يوماً من تاريخ إخطاره بكتاب مسجل بقرار رفض تجديد التراخيص أو إلغاء أو وقف التراخيص خلال ستين يوماً من تاريخ علمه بالقرار اذا لم يتم إخطاره به .

**مادة - ٦ -**

تنظر المحكمة المختصة الدعاوى المتعلقة بالسياحة على وجه الإستعجال .

**مادة - ٧ -**

تشكل بوزارة الإعلام لجنة أو أكثر بحسب حاجة النشاط السياحي بقرار من وزير الإعلام وتعمل تحت إشراف مدير إدارة السياحة .  
ويحدد قرار إنشاء اللجنة نظام عملها وإختصاصها وعدد أعضائها ومدة العضوية ، على أن تضم اللجنة في عضويتها ممثلين عن الوزارات الأخرى .

**الفصل الثالث**

**في العقوبات والأحكام الختامية**

**مادة - ٨ -**

يعاقب كل من يخالف أحكام المواد (٢) ، (٣) ، (٤) من هذا القانون أو القرارات المنفذة لأحكام هذه المواد بالحبس مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تجاوز خمسمائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين وذلك فضلاً عن جواز الحكم بغلق المنشأة أو إزالتها .

**مادة - ٩ -**

لموظفى ادارة السياحة الذين ينبدهم وزير الإعلام سلطة التحقق من تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ولهم في سبيل ذلك الحق في دخول المنشآت السياحية وتحرير محاضر للمخالفين لأحكام القانون وإحالتهم إلى الإدعاء العام .

**مادة - ١٠ -**

على أصحاب الشأن في مجال الخدمات السياحية تعديل أوضاعهم بما يتفق وأحكام هذا القانون خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بالقرارات المنظمة لذلك .

**مادة - ١١ -**

يصدر وزير الإعلام فضلاً عن القرارات المنصوص عليها في المواد السابقة ، القرارات الازمة في الأمور التالية :  
١ - تصنيف الخدمات السياحية .

- ٢ - تحديد رسوم منح تراخيص الخدمات والواقع السياحية ورسوم تجديدها .
  - ٣ - تحديد أسعار وأجور الخدمات السياحية .
- وتشترط موافقة مجلس الوزراء على قرارات وزير الإعلام المتعلقة بالرسوم المبينة في البند (٢) .

**مادة - ١٢**

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

**أمير دولة البحرين**  
**عيسى بن سلمان آل خليفة**

صدر في قصر الرفاع  
بتاريخ ٩ ذى الحجة ١٤٠٦ هـ  
الموافق ١٤ أغسطس ١٩٨٦ م